



التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد 16 أغسطس 2026

تباطؤ التضخم في الولايات المتحدة يدعم توجه الفيدرالي لتثبيت أسعار الفائدة وسط ضبابية آفاق الاقتصاد العالمي

التعليق على أداء الاسواق

تأثرت الأسواق العالمية خلال الأسبوع الماضي بتراجع الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة، واستمرار متانة النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة، إلى جانب تمسك البنوك المركزية بنهج حذر في ظل حالة عدم اليقين الجيوسياسي وارتفاع أسعار الطاقة. وفي حين تبدو الضغوط التضخمية آخذة في التراجع عبر الاقتصادات الكبرى، ما يزال صناع السياسات يضعون في اعتبارهم المخاطر الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط وانعكاساته على تكاليف الطاقة. وفي الولايات المتحدة، تباطأ التضخم للشهر الثاني على التوالي في يوليو، إذ تراجع معدل التضخم الكلي وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 3.4% على أساس سنوي، مقابل 3.5% في يونيو، فيما انخفض معدل التضخم الأساسي إلى 2.5%. كما أشارت بيانات أسعار المنتجين إلى استمرار انحسار الضغوط التضخمية، إذ استقر مؤشر أسعار المنتجين دون تغيير خلال الشهر، بدعم من انخفاض أسعار الطاقة بنسبة 3.1%. وعززت هذه التطورات التوقعات بإبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير، في ظل ما تشير إليه مستويات السياسة النقدية الحالية من درجة تقييد كافية لدفع التضخم نحو مزيد من التراجع بمرور الوقت. وفي الوقت ذاته، ما يزال سوق العمل الأمريكي يتمتع بقدر نسبي من المتانة على الرغم من مؤشرات تباطؤ وتيرة التوظيف. إذ ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأولية هامشياً إلى 209 آلاف طلب، بينما استقر معدل البطالة عند 4.1%. وعلى الرغم من بقاء معدلات تسريح العمالة عند مستويات منخفضة، أصبحت الشركات أكثر حذراً في التوظيف في ظل ارتفاع تكاليف الاقتراض واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي. وأدى تزامن انحسار الضغوط التضخمية مع تراجع زخم سوق العمل إلى خفض توقعات رفع الفيدرالي لأسعار الفائدة في الأجل القريب. ونتيجة لذلك، تراجع مؤشر الدولار الأمريكي باتجاه مستوى 99.8، في انعكاس لانخفاض توقعات تشديد السياسة النقدية بشكل إضافي. وفي المملكة المتحدة، نما الاقتصاد بنسبة 0.4% خلال الربع الثاني من العام، بما يتسق مع التوقعات، وإن جاء أبطأ من معدل النمو البالغ 0.6% في الربع السابق. واستفاد النمو من أداء قطاعات التكنولوجيا والإعلان والأدوية، إلى جانب تحسن نشاط المستهلكين بدعم من الأحوال الجوية المواتية وبطولة كأس العالم لكرة القدم. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال الاقتصاديون يتوخون الحذر، مشيرين إلى أن جانباً كبيراً من قوة الأداء الأخيرة قد يكون مؤقتاً. كما قد تشكل التقلبات المستمرة في أسواق الطاقة، وهشاشة ثقة الأعمال، والمخاوف المرتبطة بالتضخم عوامل ضغط على وتيرة النمو مستقبلاً. وفي أسواق العملات، تداول الجنيه الإسترليني أمام الدولار الأمريكي دون مستوى 1.35، في ظل موازنة المستثمرين بين البيانات الاقتصادية الإيجابية والمخاطر الخارجية. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أبقى بنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدي دون تغيير عند 4.35%، وذلك عقب ثلاث زيادات في أسعار الفائدة منذ بداية العام. وعلى الرغم من إقرار البنك المركزي بتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة، فإنه حافظ على نبرة متشددة، محذراً من أن التضخم ما يزال مرتفعاً بصورة مفرطة وقد يستدعي مزيداً من تشديد السياسة النقدية إذا برزت مخاطر قد تؤدي إلى معاودة ارتفاعه. وجددت محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي، ميشيل بولوك، التأكيد على أن خيار رفع أسعار الفائدة مجدداً ما يزال مطروحاً إذا لم يتراجع التضخم بالوتيرة المتوقعة.

وفي أسواق السلع، واصلت الأسعار عكس تأثير التطورات الجيوسياسية. إذ تراجعت أسعار الذهب إلى ما دون 4,350 دولار للأونصة مع تقليص احتمالات إقدام الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة في المدى القريب. في المقابل، ارتفعت أسعار مزيغ خام برنت إلى نحو 87 دولار للبرميل، بدعم من استمرار المخاوف بشأن اضطرابات الإمدادات في الشرق الأوسط وحالة عدم اليقين المحيطة بإعادة فتح مضيق هرمز. وبصفة عامة، تشير أحدث البيانات الاقتصادية إلى أن البنوك المركزية الكبرى مرشحة لمواصلة نهجها الحذر خلال الفترة القريبة المقبلة. فتراجع التضخم في الولايات المتحدة، واستقرار وتيرة النمو في المملكة المتحدة، واستمرار المخاوف التضخمية في أستراليا، كلها عوامل تدعم سيناريو بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، فيما تظل التطورات الجيوسياسية وأسعار الطاقة من أبرز المخاطر المؤثرة على آفاق الأسواق العالمية.

الولايات المتحدة

تباطؤ التضخم الأمريكي إلى 3.4% في يوليو مواصلاً مساره التراجعي

تباطأ معدل التضخم في الولايات المتحدة للشهر الثاني على التوالي في يوليو 2026، إذ تراجع معدل التضخم السنوي وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 3.4% مقابل 3.5% في يونيو، بما يتسق مع توقعات الأسواق. ويشير هذا التراجع إلى استمرار انحسار الضغوط التضخمية مقارنة بذروتها المسجلة في العام 2023 عند 4.2%، بدعم من تراجع تأثيرات أسعار الطاقة. وعلى الرغم من استمرار الارتفاع الحاد في أسعار البنزين على أساس سنوي بنسبة 24.6%، فإن هذه الزيادة جاءت أقل من نسبة 26.7% المسجلة في يونيو، كما تباطأ تضخم أسعار زيت الوقود. كذلك، تراجع تضخم تكاليف السكن هامشية إلى 3.2%، فيما استقر تضخم أسعار الغذاء دون تغيير عند 3.0%. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.1%، مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع تكاليف السكن والغذاء، في حين انخفضت أسعار البنزين بنسبة 2.9%. كما ارتفع التضخم الأساسي بنسبة 0.2% على أساس شهري، بينما تباطأ معدله السنوي إلى 2.5%، بما يعزز الرؤية القائلة إن الضغوط التضخمية الأساسية تتحرك تدريجياً في الاتجاه الصحيح.

تراجع تكاليف الطاقة يدفع تضخم أسعار المنتجين إلى الانخفاض

أظهر تضخم أسعار المنتجين مؤشرات على الاستقرار خلال شهر يوليو 2026، بما يدعم توجه مجلس الفيدرالي نحو الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير مع بدء انحسار الضغوط التضخمية. واستقر مؤشر أسعار المنتجين دون تغيير مقارنة بشهر يونيو، فيما ارتفع بنسبة 4.7% على أساس سنوي، ما يشير إلى أن تضخم أسعار المنتجين قد يكون قد بدأ في اتخاذ مسار هبوطي. وكان من أبرز العوامل الداعمة لذلك انخفاض أسعار الطاقة بنسبة 3.1%، وهو ما قد يساهم تدريجياً في تخفيف ضغوط التكلفة عبر مختلف قطاعات الاقتصاد، لينعكس في نهاية المطاف بصورة إيجابية على المستهلكين. وفي حين واصلت أسعار الخدمات ارتفاعها بوتيرة محدودة مع استمرار انتقال زيادات التكلفة السابقة عبر سلاسل الإمداد، تراجعت أسعار السلع للشهر الثاني على التوالي،

بما ساهم في تضيق الفجوة بين القطاعين. وفي الوقت ذاته، أظهرت أنماط الإنفاق الاستهلاكي مؤشرات أولية على تحول الطلب مجدداً نحو السلع، وهو ما قد يساعد على تحسين التوازن بين العرض والطلب والحد من الضغوط التضخمية. إلا أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، إلا أن التضخم ما يزال عند مستويات مرتفعة، إذ ظلت أسعار المنتجين الأساسية، باستثناء الغذاء والطاقة، أعلى بنسبة 4.2% مقارنة بالعام السابق، بما يعكس استمرار تداعيات صدمة أسعار النفط التي شهدتها العام الجاري. كما يتعين على مجلس الفيدرالي التعامل مع مؤشرات ناشئة على ضعف سوق العمل، بما في ذلك خسائر الوظائف المسجلة في يوليو، عند تقييم المسار الملائم للسياسة النقدية. وعلى الرغم من أن انخفاض تكاليف المنتجين يمثل إشارة إيجابية، فمن المرجح أن يحتاج صناع السياسة النقدية إلى أدلة أوسع نطاقاً على استمرار تراجع التضخم قبل النظر في أي تغييرات على السياسة النقدية. وفي الوقت الراهن، تدعم أحدث بيانات أسعار المنتجين التوقعات بإبقاء الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير خلال ما تبقى من العام 2026 وحتى العام 2027، مع مواصلة مراقبة اتجاهات التضخم والنمو الاقتصادي.

سوق العمل الأمريكي يظهر مرونة على الرغم من تباطؤ وتيرة التوظيف

ارتفعت طلبات إعانة البطالة في الولايات المتحدة بصورة طفيفة خلال الأسبوع الماضي، إلا أن معدلات تسريح العمالة ما تزال عند مستويات منخفضة تاريخياً، ما يشير إلى استمرار تمتع سوق العمل بقدر نسبي من المرونة. إذ ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 209 آلاف طلب، مقابل 200 ألف طلب بعد التعديل في الأسبوع السابق، متجاوزة التوقعات هامشياً، فيما استقر المتوسط المتحرك لأربعة أسابيع عند 199 ألف طلب. وعلى الرغم من أن هذه البيانات تعكس استمرار قوة الأمان الوظيفي للعاملين بالفعل، بالتزامن مع بقاء معدل البطالة منخفضاً عند 4.1%، فإن أوضاع الباحثين عن عمل تبدو أقل دعماً. إذ ما يزال العديد من أصحاب الأعمال، في ضوء ما شهدوه من نقص في العمالة عقب الجائحة، مترددين في خفض أعداد الموظفين، وفي الوقت ذاته يتوخون الحذر حيال توسيع قواهم العاملة، ما أوجد بيئة يصفها الاقتصاديون بأنها حالة من "لا توظيف ولا تسريح". وفي هذا السياق، ظلت وتيرة التوظيف محدودة، إذ خفض أصحاب الأعمال 23 ألف وظيفة خلال الشهر الماضي، فيما بلغ متوسط الوظائف المضافة شهرياً نحو 61 ألف وظيفة منذ بداية العام 2026. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل تحسناً مقارنة بوتيرة التوظيف الضعيفة للغاية التي سادت خلال العام 2025، فإن ارتفاع أسعار الفائدة وحالة عدم اليقين المحيطة بالسياسات التجارية للرئيس ترامب ما تزالان تضغطان على ثقة الأعمال وخطط التوظيف.

انحسار التضخم يقلص الضغوط لرفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بشكل فوري

تولى كيفن وورش رئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي في مايو، في وقت كان فيه مسؤولو البنك يناقشون ما إذا كانت أسعار الفائدة بحاجة إلى مزيد من الرفع لمواجهة التضخم، بينما كان الرئيس ترامب يدفع باتجاه خفضها لدعم النشاط الاقتصادي. إلا أن أحدث البيانات الاقتصادية تشير إلى أن الفيدرالي قد يفضل الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في الوقت الراهن. إذ تباطأت وتيرة سوق العمل، وضعف نمو الأجور، وظلت وتيرة التوظيف محدودة، في حين بقي معدل البطالة منخفضاً عند 4.1%. كما أن التضخم ما يزال أعلى من المستوى المستهدف للاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%، على الرغم من بدء تراجع بعد الارتفاع الحاد الذي شهدته في وقت سابق من العام 2026 نتيجة صعود أسعار الطاقة المرتبط بالحرب بين الولايات المتحدة وإيران. ويرى العديد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي أن أسعار الفائدة الحالية مرتفعة بما يكفي لدفع التضخم نحو التراجع تدريجياً، لاسيما وأن جانباً كبيراً من الضغوط التضخمية الأخيرة يعود إلى عوامل مؤقتة، من بينها الرسوم الجمركية وأسعار النفط وقوة الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي. كما ساهمت التقارير الأخيرة التي أظهرت تباطؤ التضخم وضعف نمو الوظائف في خفض توقعات رفع أسعار الفائدة بصورة فورية. ومع ذلك، ما يزال بعض صناع السياسة النقدية يشعرون بالقلق من أن بقاء التضخم فوق المستوى المستهدف لفترة طويلة قد يؤدي إلى ترسخ توقعات المستهلكين والشركات بارتفاع الأسعار بصورة دائمة، ما قد يجعل السيطرة على التضخم أكثر صعوبة مستقبلاً. وفي ضوء ذلك، يواجه الاحتياطي الفيدرالي معادلة دقيقة. فمن شأن رفع أسعار الفائدة أن يساعد على إعادة التضخم إلى مستوى 2% بوتيرة أسرع، لكنه قد يؤدي في المقابل إلى إبطاء النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة. أما الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير فقد يدعم النمو، لكنه ينطوي على مخاطر استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة لفترة أطول. وعلى الرغم من أن عدداً محدوداً من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي ما زالوا يدعون إلى رفع أسعار الفائدة، فإن كثيراً من الاقتصاديين يرجحون أن يبقى البنك المركزي على أسعار الفائدة مستقرة إذا واصل التضخم تراجعاً واستمر الاقتصاد في التباطؤ تدريجياً. وتتمثل القضية الأساسية في المرحلة الحالية في تحقيق التوازن بين دعم النمو الاقتصادي والحفاظ في الوقت ذاته على الثقة في قدرة التضخم على العودة في نهاية المطاف إلى المستوى المستهدف للاحتياطي الفيدرالي.

وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 99.667.

المملكة المتحدة

الناتج المحلي الإجمالي على أساس شهري

نما الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.4% خلال الربع الثاني من العام، بما يتسق مع توقعات الأسواق، إلا أن وتيرة النمو تباطأت مقارنة بالتوسع البالغ 0.6% المسجل في الربع الأول من العام. ووفقاً لمكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني، ظل النمو الاقتصادي قوياً نسبياً، ما جعل المملكة المتحدة من بين الاقتصادات الأفضل أداءً ضمن مجموعة السبع منذ بداية العام. وعلى الرغم من المخاوف من أن تؤثر الحرب مع إيران وحالة عدم اليقين السياسي المحيطة باستقالة رئيس الوزراء كير ستارمر سلباً على النشاط الاقتصادي، أصبح حجم الاقتصاد حالياً أكبر بنسبة 1.2% مقارنة بالعام السابق. وجاء النمو خلال هذا الربع مدعوماً بأداء قطاع عدة، من بينها برمجة الحاسوب والإعلان والأدوية، في حين حد تراجع إنتاج الكهرباء وخدمات الصرف الصحي جزئياً من هذه المكاسب. كما ساهمت الأحوال الجوية المواتية، وموجات الحر خلال فصل الصيف، وزيادة الإنفاق المرتبط ببطولة كأس العالم لكرة القدم للرجال، في تعزيز النشاط الاقتصادي خلال شهر يونيو. وعلى الرغم من المرونة التي أظهرها الاقتصاد، يحذر الاقتصاديون من أن هذا الأداء قد لا يكون مستداماً، إذ جاء جانب من النمو الأخير مدفوعاً بعوامل مؤقتة، فيما لا تزال التقلبات المستمرة في أسواق الطاقة تمثل أحد أبرز المخاطر، لاسيما إذا استمرت الاضطرابات المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط. وأفادت الشركات بأن ارتفاع تكاليف المواد الخام في أعقاب الحرب مع إيران بدأ في الاستقرار، ما ساهم في تحسن ظروف التشغيل. ومع ذلك، يحذر الخبراء من أن ارتفاع التضخم، وزيادة معدلات البطالة، وهشاشة ثقة الأعمال قد تؤدي إلى تباطؤ النمو خلال الأشهر المقبلة. وتشير تقديرات وزارة الخزانة إلى أن الاقتصاد البريطاني قد ينمو بنسبة 0.9% فقط خلال العام الجاري، مع احتمال تباطؤ النمو إلى نحو 0.3% بحلول العام 2027 إذا استمرت اضطرابات أسواق الطاقة. وبصفة عامة، وعلى الرغم من تمكن الاقتصاد البريطاني من امتصاص الصدمات الاقتصادية الأخيرة بصورة أفضل من المتوقع، إلا أن حالة عدم اليقين ما تزال قائمة، فيما تظل آفاق النمو محفوفة بالتحديات.

وأنتهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3530.

آسيا والمحيط الهادئ

الاحتياطي الأسترالي يبقي سعر الفائدة النقدي دون تغيير عند 4.35%

أبقى بنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدي الرسمي دون تغيير عند 4.35%، بما يتسق إلى حد كبير مع توقعات الأسواق، وذلك عقب رفع سعر الفائدة ثلاث مرات منذ بداية العام. وأشار البنك إلى ارتفاع معدلات البطالة وضعف سوق العقارات، موضحاً أن قرار تثبيت أسعار الفائدة جاء بالإجماع. وأوضح بنك الاحتياطي الأسترالي أن الاضطرابات التي تشهدها إمدادات النفط العالمية تساهم بصورة مباشرة في زيادة الضغوط التضخمية، مع وجود مؤشرات على انتقال ارتفاع أسعار الوقود إلى أسعار سلع وخدمات أخرى، ما يرجح بقاء التضخم عند مستويات مرتفعة لبعض الوقت. وأضاف أن هذه الضغوط تأتي إلى جانب تأثير القيود المرتبطة بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد. وأكد البنك أن مجلسه ما يزال يركز على الحيلولة دون ترسخ التضخم المرتفع، مشيراً إلى أن تحقيق ذلك يتطلب استمرار نمو الطلب الكلي عند مستويات محدودة بما يساعد على تخفيف ضغوط الطاقة الاستيعابية وإعادة التضخم إلى النطاق المستهدف. وبعد ثلاث زيادات لسعر الفائدة النقدي منذ بداية العام، أصبحت الأوضاع المالية أكثر تشدداً، فيما يبدو أن الاقتصاد يتباطأ بالوتيرة المتوقعة. إلا أن البنك شدد على أن التضخم ما يزال مرتفعاً بصورة مفرطة، ولا يتوقع عودته إلى مستوى قريب من منتصف النطاق المستهدف قبل أواخر العام 2027، مع استمرار وجود مخاطر تحيط بهذه التوقعات تهدد بعودة تصاعده مرة أخرى. وفي ظل تقييم السياسة النقدية الحالية باعتبارها مقيدة إلى حد ما، قرر مجلس البنك الإبقاء على سعر الفائدة النقدي دون تغيير، إلى حين تكون رؤية أوضح بشأن مسار تطور الاقتصاد. وأكد المجلس أنه سيواصل اتخاذ ما يراه ضرورياً لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف بصورة مستدامة، بما في ذلك رفع سعر الفائدة مجدداً إذا تحققت المخاطر الصعودية. وفي تصريحات للصحفيين عقب صدور القرار، تبنت محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي، ميشيل بولوك، نبرة متشددة، مشيرة إلى أن رفع أسعار الفائدة مجدداً يظل احتمالاً وارداً إذا دعت الحاجة. وأكدت أهمية ثقة الأسواق والجمهور في استعداد البنك للتحرك عند الضرورة، مضيفة أن الحاجة إلى مواصلة رفع سعر الفائدة تظل ممكنة، على أن يتحدد ذلك وفقاً لما ستظهره البيانات الاقتصادية المقبلة.

وأنتهى الدولار الاسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7081.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30725.

أسعار العملات - 16 - أغسطس - 2026

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1548	1.1510	1.1585	1.1569	1.1450	1.1700	1.1610
GBP	1.3479	1.3471	1.3561	1.3530	1.3440	1.3650	1.3535
JPY	157.74	157.60	159.56	159.30	158.50	160.00	158.20
CHF	0.8070	0.8060	0.8146	0.8131	0.8070	0.8200	0.8050

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com